



ورقة معلوماتية

الحرائق التي يشعلها المستعمرون

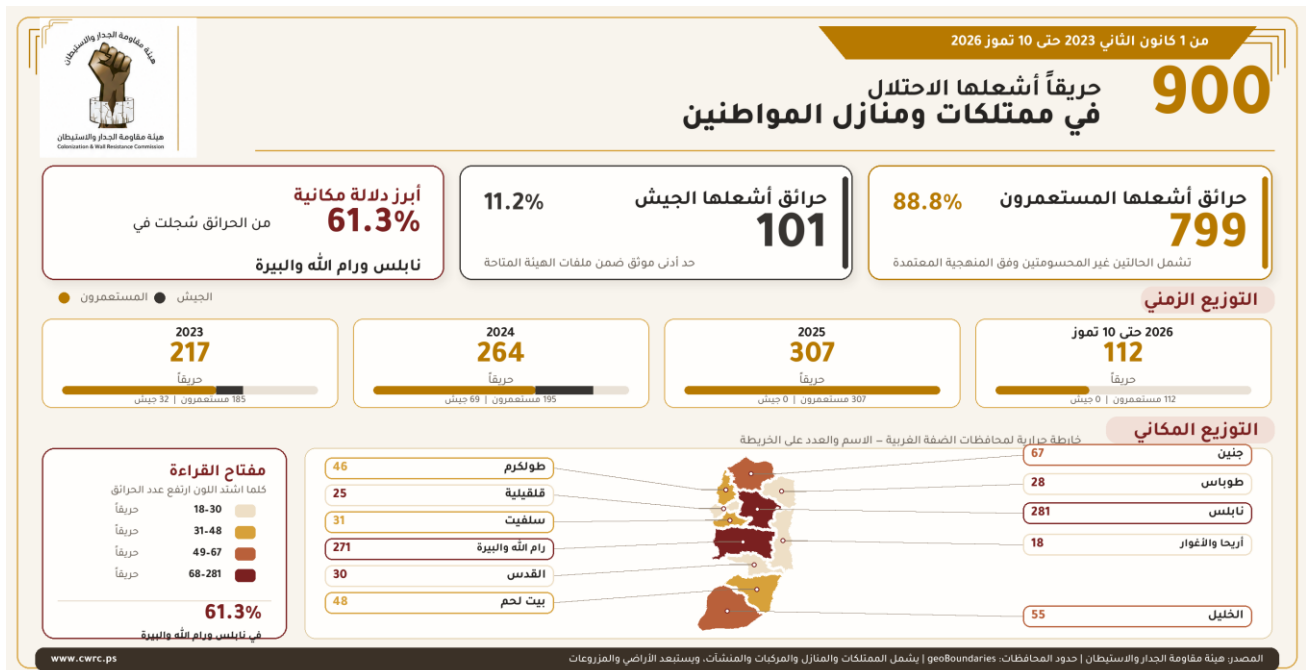
قراءة في الأرقام والحوادث

1 | القراءة الإحصائية

الأرقام تكشف مساراً تصاعدياً وتركيزاً مكانياً حاداً

يغطي هذا التقرير المبني على حصر وقائع الحرائق المرتبطة بالممتلكات والمنازل، الفترة من 1 كانون الثاني 2023 حتى 10 تموز 2026، ويوثق 900 حريق استهدف المنازل والمباني والمركبات والمنشآت والممتلكات الأخرى للمواطنين. وبعد تدقيق توصيف الفاعل في السجلات التفصيلية، أشعل المستعمرون 799 حريقاً، بما يعادل 88.8% من الإجمالي، مقابل 101 حريق موثق للجيش، أي 11.2%. وهذه النسبة تجعل فعل الإحراق في قاعدة البيانات، قبل أي قراءة سياسية، نمطاً يغلب عليه الفاعل الاستعماري المدني المنظم داخل منظومة الاحتلال.

زمنياً، ارتفع العدد من 217 حريقاً في 2023 إلى 264 في 2024، بزيادة 21.7%، ثم إلى 307 في 2025، بزيادة أخرى قدرها 16.3%. وبذلك كان مستوى 2025 أعلى من مستوى 2023 بنسبة 41.5%. أما كتلة 2026 الموحدة فتضم 112 حريقاً حتى 10 تموز، منها 109 خلال النصف الأول وثلاثة حرائق فعلية في الأيام العشرة الأولى من تموز. ولأنها فترة جزئية، لا تُقارن مباشرة بالسنة الكاملة، لكنها تبين استمرار الظاهرة خلال الأشهر الستة والنصف الأول من العام.



شكل (1): التوزيع حسب الفاعل والفترة، وخارطة حرارية لمحافظة الضفة الغربية.

مكانياً، تتركز الكتلة الأكبر في نابلس بواقع 281 حريقاً (31.2%)، وفي رام الله والبييرة بواقع 271 (30.1%). وتجمع المحافظتان 552 حريقاً، أي 61.3% من كامل الحصر، بينما تجمع المحافظات الخمس الأولى — نابلس ورام الله والبييرة وجنين والخليل وبيت لحم — 722 حريقاً أو 80.2%. ومن ثم لا تبدو الحرائق موزعة بالتساوي على مساحة الضفة الغربية، بل تتكثف في ممرات جغرافية محددة، في مقدمتها الوسط والشمال.

ويتغير تركيب الفاعل داخل هذا التوزيع. ففي جنين نُسب 37 من أصل 67 حريقاً إلى الجيش (55.2%)، وفي طولكرم 18 من أصل 46 (39.1%)، وهي كثافة نسبية أعلى من بقية المحافظات. أما نابلس ورام الله والبييرة فتغلب فيهما حرائق المستعمرين بوضوح: 267 من 281 في نابلس و263 من 271 في رام الله والبييرة. هذه الفروق تصف نمطاً مكانياً في السجلات، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات سبب كل واقعة من دون ربطها بتوقيات العمليات العسكرية ومواقع المستعمرات والبؤر والطرق المحيطة.

تتطلب قراءة الأرقام المشار إليها هنا شرطين بحثيين: أولاً، إن قيم 2025 و2026 مأخوذة من فصول مخصصة لحرائق المستعمرين ولا تتوافر معها مقتطفات موازية شاملة لحرائق الجيش، ولذلك يُعامل رقم الجيش باعتباره حداً أدنى موثقاً. وثانياً، تعرض الخارطة العدد الخام لا المعدل قياساً إلى السكان أو المساحة؛ لذا فهي تكشف مركز الثقل العملي للحرائق، لا مستوى المخاطر الفردي لكل مواطن أو تجمع.

2 | البنية التي تحيط بالفعل

تمكين المستعمرين والسياسات الحكومية يصنعان بيئة الإفلات من العقاب

إن نسبة 88.8% لا تعني فقط أن المستعمرين هم الفاعل المباشر في معظم الوقائع؛ إنها تضع فعل الإحراق داخل بنية أوسع من التمكين. فالمستعمر الذي يصل إلى قرية أو منزل أو مركبة ومعه القدرة على إشعال النار والانسحاب لا يتحرك في فراغ، بل ضمن فضاء صنعته سياسات التوسع الاستعماري، وشبكات الطرق والحماية، واتساع الحضور المسلح، وضعف الردع والمساءلة. لذلك يصبح الفصل بين «فاعل مباشر» و«بيئة مُمكنة» ضرورياً: الأول يحدد من أشعل النار في السجل، والثانية تفسر كيف أصبح تكرار الفعل ممكناً وقليل الكلفة.

تكشف المعالجة المنهجية لعام 2024 هذه العلاقة بوضوح. فقد نُسبت خمس وقائع مصنفة «للجهتين معاً» إلى المستعمرين لأن نصوصها تحددتهم بوصفهم من أضرم النار، مع بقاء حضور الجيش أو حمايته جزءاً من سياق الواقعة. إن إسناد الفعل المباشر إلى المستعمرين لا يبرئ القوة الحامية؛ بل يمنح الخلط بين مستوى التنفيذ ومستوى التمكين. كما أن وجود 101 حريق مباشر للجيش في الحصر يبين أن العلاقة ليست بين عنف «مدني» ودولة غائبة، وإنما بين مسارين يلتقيان في السيطرة على المجال الفلسطيني.

وتدعم التقارير الأممية هذا الإطار التفسيري. فقد خلص تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الصادر في آذار 2025 إلى وجود إخفاق منهجي في منع اعتداءات المستعمرين على الفلسطينيين أو معاقبتها بفاعلية [1]. وفي آذار 2026 وصفت المفوضية عنف المستعمرين بأنه يجري على نحو منسق واستراتيجي ومن دون تحدٍّ يُذكر، مع دور مركزي للسلطات الإسرائيلية [2]. كما أشار تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ

القرار 2334 إلى تصاعد الاعتداءات كثيراً في حضور قوات الأمن الإسرائيلية أو بدعم منها [3]. ولا تثبت هذه التقارير ملاسبات كل حريق في قاعدة الهيئة، لكنها تثبت أن قراءة الوقائع كحوادث فردية معزولة ستكون قراءة ناقصة.



تشكل بيئة الإفلات من العقاب عندما يتوقع المعتدي أن احتمال منعه أو توقيفه أو التحقيق الجدي معه منخفض، وأن القوة الموجودة في المكان قد توجه أدواتها إلى السكان الذين يحاولون حماية ممتلكاتهم. عندها تتحول الحماية الأمنية من

إجراء محايد إلى عامل يغير ميزان المخاطر: ترتفع قدرة المستعمرين على الاقتراب من التجمعات، وتكرر الهجمات على نقاط سبق استهدافها، وتتسع قائمة الأهداف من الأرض إلى المنزل والمركبة والمحل والبنية التي تحفظ سبل العيش. بهذا المعنى، لا يأتي الإفلات من العقاب بعد الحريق فقط؛ بل يسبق الحريق بوصفه توقعاً يسهل اتخاذ قرار ارتكابه.

ولا تنفصل هذه البيئة عن السياسات الحكومية التي توسع القاعدة المادية للاستعمار. ففي حزيران 2025 أفادت «أوتشا» بالموافقة على 22 مستعمرة جديدة، تتضمن تسوية أوضاع بؤر قائمة وإقامة مستعمرات جديدة، وأكدت أن البؤر — رغم مخالفتها حتى للقانون الإسرائيلي في أصل إنشائها — تتلقى في حالات كثيرة دعماً من السلطات [4]. إن تحويل البؤرة من واقع مفروض بالقوة إلى كيان معترف به، أو تزويدها بالحماية والوصول والبنية، يرسل إشارة عملية بأن التوسع سيكافأ بدلاً من أن يُردع.

وتساعد هذه البنية على تفسير التركيز المرتفع في نابلس ورام الله والبييرة، حيث سُجل 61.3% من الحرائق. لا يمكن رد هذا التركيز آلياً إلى عامل واحد، لكن اقترانه بمناطق تشهد تمرداً استيطانياً وبؤراً واحتكاكاً متكرراً يجعل العدد مؤشراً على ضغط منظم على المجال، لا مجرد صدفة إحصائية. وفي المقابل، تبرز جنين وطولكرم بوزن أعلى نسبياً لحرائق الجيش، بما يعكس أن أدوات السيطرة قد تتغير مكانياً، بينما تبقى النتيجة واحدة: إضعاف أمن السكان على ممتلكاتهم ومصادر معيشتهم.

أبرز الوقائع:

1. بتاريخ 26 شباط 2023، هاجم مئات المستعمرين بلدة حوارة ومحيطها جنوب نابلس، وأضرموا النار في المنازل والمركبات والمنشآت التجارية. وثقت الهيئة احتراق منزل مأهول بالكامل، وتسعة منازل جزئياً، ومنزلين قيد الإنشاء، إضافة إلى 27 مركبة قانونية ونحو 1,200 مركبة مشطوبة داخل ستة مشاطب. كما طالت النيران منجرة ومنشأة للعشب الصناعي ومعارض ومشاكل، وهاجم المستعمرون مركبة إطفاء ومنعوها من دخول البلدة. استشهد سامح أقطش في زعتره خلال موجة الهجوم. [تقرير الهيئة، تقرير أوتشا.](#)

2. بتاريخ 21 حزيران 2023، هاجم نحو 376 مستعمراً بلدة ترمسعيا شمال شرق رام الله، وأشعلوا المنازل والمركبات والأراضي الزراعية. وثقت الهيئة احتراق 19 منزلاً كلياً أو جزئياً، وتضرر أكثر من 28 مركبة بالحرق والتحطيم؛ وتظهر السجلات التفصيلية أن بعض المنازل كان يسكنها 10 و15 فرداً، وأن النيران طالت كذلك مخازن وكراجات وصالوناً لتجهيز العرائس وجزءاً من حضنة. استشهد عمر هشام جبارة «أبو القطين» خلال الهجوم، وتنسب «أوتشا» مقتله إلى رصاص قوات الاحتلال التي رافقت الهجوم، كما أصيب عشرات المواطنين. [حصيلة الهيئة، تقرير أوتشا.](#)

3. بتاريخ 12 نيسان 2024، وتجدد في اليوم التالي، هاجم مستعمرون مسلحون قرية المغير شمال شرق رام الله وأضرموا النار في المساكن ومصادر الرزق. تسجل قاعدة الهيئة تضرر 30 منزلاً، منها 17 احترقت كلياً و13 جزئياً، إلى جانب 15 مركبة و14 حظيرة للأغنام والأعلاف والمعدات الزراعية، كما أحرقت المستعمرون مركبة إطفاء كانت متجهة إلى القرية. استشهد جهاد أبو عليا خلال الهجوم، وأصيب 23 مواطناً وشرد 86 شخصاً؛ ولم تتمكن «أوتشا» من حسم ما إذا كان الرصاص الذي قتله قد أطلقه المستعمرون أم قوات الاحتلال. [تقرير أوتشا، تغطية وفا.](#)

4. بتاريخ 13 نيسان 2024، هاجم مستعمرون مسلحون بلدة قصرة جنوب نابلس وأطلقوا الرصاص باتجاه المنازل، قبل أن يشعلوا سلسلة واسعة من الحرائق. فصلت قاعدة الهيئة 27 ملكية ومرفقاً متضرراً، شملت قاعة البلدية ومحتوياتها، أربعة أعمدة وشبكة الكهرباء، منازل وشققاً متعددة، سوبرماركت، مخازن، مركبات، حافلة ومقطورة، معصرة زيتون قيد الإنشاء ومرافق دواجن ومواد بناء. وتشير «أوتشا» إلى أن حرائق قصرة ودوما هجرت معاً 36 مواطناً، من دون توزيع العدد بين القريتين. [توثيق الهيئة، تقرير أوتشا.](#)

5. بتاريخ 15 آب 2024، هاجم أكثر من مئة مستعمر مسلح قرية جيت شرق قلقيلية، مستخدمين الرصاص والزجاجات الحارقة والحجارة. وفق التوثيق الميداني للهيئة، أضرموا النار في أربعة منازل وست مركبات، بينما تحققت «أوتشا» من احتراق منزل غير مأهول وثلاث ساحات وأربع مركبات بالكامل. استشهد رشيد محمود عبد القادر سدة، البالغ 23 عاماً، برصاص أحد المستعمرين، وأصيب آخرون، فيما أغلقت قوات الاحتلال مداخل القرية ومنعت طواقم الدفاع المدني من الوصول إلى الحرائق. [تغطية وفا، تقرير أوتشا.](#)

6. بتاريخ 4 تشرين الثاني 2024، هاجم ما بين 15 و20 مستعمراً مسلحاً المنطقة الصناعية في مدينة البيرة، بعد دخولهم سيراً من جهة جبل قرطيس، وأشعلوا المركبات المتوقفة أمام المباني. وثقت قاعدة الهيئة 18 مركبة محترقة، بينها مركبة

تابعة لوزارة النقل والمواصلات، بينما قدرت «وفا» العدد بنحو 20 مركبة. كما تضررت واجهة بناية سكنية، وأطلق المهاجمون النار باتجاه طواقم الدفاع المدني لدى وصولها لإخماد الحرائق. [تقرير وفا](#).

7. بتاريخ 1 نيسان 2025، هاجم نحو 300 مستعمر الجهة الغربية من قرية دوما جنوب نابلس، وأضرموا النار في خمس مركبات ومزرعتين للماشية. وقع الهجوم بحماية قوات الاحتلال وفي ظل وجود حاجز للجيش والشرطة عند مدخل القرية. وأصيب ثلاثة مواطنين، بينهم طفل في السابعة عشرة أصيب برصاصة معدنية في عينه، ورجل أصيب بشظايا رصاص حي في العين واليد. [تقرير وفا](#).

8. بتاريخ 22 أيار 2025، هاجم نحو 150 مستعمراً ملثماً الأطراف الشمالية لبلدة بروجين غرب سلفيت، بعد انسحاب قوات الاحتلال من عملية عسكرية استمرت تسعة أيام. ألقى المهاجمون الحجارة والزجاجات الحارقة وأشعلوا المنازل والمركبات والأراضي. تسجل قاعدة الهيئة احتراق خمسة منازل وخمس مركبات، بينما وثقت «أوتشا» تضرر عشر مركبات، منها اثنتان احترقت بالكامل، وتضرر واجهات وساحات ثلاثة منازل. أصيب سبعة مواطنين أثناء إطفاء النيران، وتأثرت مباشرة عشر أسر تضم نحو 50 شخصاً. [تقرير أوتشا](#).

9. بتاريخ 27 أيار 2025، هاجم مستعمرون يُعتقد أنهم قدموا من مستعمرة «شيلو» قرية قريوت جنوب نابلس، وأشعلوا النيران في المنازل والمركبات. تحدد سجلات الهيئة احتراق سبع مركبات، وجزء من منزل وثلاثتين ومغسلة سيارات، فيما وثقت «أوتشا» تضرر 14 مركبة وسبعة منازل بالحجارة والمواد القابلة للاشتعال. أصيب 20 مواطناً، بينهم ثلاثة أصيبوا باختناق مباشر من دخان الحرائق، قبل أن تتدخل قوات الاحتلال بإطلاق الغاز. [تقرير أوتشا](#).

10. بتاريخ 4 حزيران 2025، هاجم المستعمرون منطقة البرج الشرقي في دير دبان وأشعلوا هجوماً مركباً استهدف السكن والزراعة ووسائل الإنتاج. وثقت الهيئة احتراق خمس مركبات وسبع حظائر سكنية وزراعية، و21 طناً من الأعلاف و52 بالة، وثمانية خزانات مياه وسبعة أطنان من الحطب و500 منصة خشبية، إضافة إلى أثاث منزل كامل وأجهزة ومعدات للتصنيع الغذائي ووثائق شخصية ومبلغ خمسة آلاف شيقل. كما أحرقت محاصيل مزروعة للري على مساحة 90 دونماً. وأسفر الهجوم عن إصابة 30 مواطناً، بينهم طفلان، ونزوح أسرة من ثمانية أفراد، فيما أغلقت قوات الاحتلال مدخل البلدة وعرقلت وصول الطواقم الطبية. [تقرير أوتشا](#).

11. بتاريخ 25 حزيران 2025، هاجم عشرات المستعمرين بلدة كفر مالك شرق رام الله، بمرافقة قوات الاحتلال، وأشعلوا المنازل والمركبات. احترق منزلان جزئياً وأربع مركبات بالكامل، وتضرر منزلان آخران بالحجارة. وتضيف سجلات الهيئة احتراق غرفة نوم كاملة ومحاولة إحراق الطابق الثالث من منزل الشهيد مرشد حمائل. خلال الهجوم استشهد لطفي صبري بغيرات ومرشد نواف حمائل ومحمد قاهر مصطفى الناجي؛ وتنسب «أوتشا» الرصاص القاتل إلى قوات الاحتلال التي أصابت عشرة مواطنين وعرقلت سيارات الإسعاف. وكان أحد الشهداء يحاول إخلاء زوجته وأطفاله عندما أطلق عليه الرصاص عند مدخل منزله. [تقرير أوتشا](#)، [تغطية وفا](#).

12. بتاريخ 17 كانون الثاني 2026، هاجم عشرات المستعمرين تجمع خلة السدرة البدوي قرب مخماس، شمال شرق القدس، وأضرموا النار في ثمانية مساكن ومركبتين. ترافق الهجوم مع إطلاق الرصاص الحي والاعتداء على السكان، وأسفر عن إصابة مواطنين ومتضامنين أجنيين. [تقرير وفا](#).

13. بتاريخ 21 كانون الثاني 2026، هاجم المستعمرون محاجر وكسارات الشمال في بلدة عوريف جنوب نابلس، واستهدفوا منشأة إنتاجية ومعدات بالحرق. أُنْتُ النيران على ثلاث جرافات ومركبتين شحن وخمس مركبات شخصية، أي عشر آلات ومركبات، إضافة إلى معدات وبركس للعدة تعود للمواطن عصام الصفدي. كما أصيب مواطنان ونقلوا إلى المستشفى. [توثيق الهيئة](#).

14. بتاريخ 20 شباط 2026، هاجم مستعمرون تجمعاً بدوياً يقع شرق بلدة رمون وبين رمون ودير دبوان، وأضرموا النار في ثمانية بيوت متنقلة مأهولة. احترقت البيوت بالكامل وشُردت العائلات التي كانت تقطنها. وجاء الحريق بعد تصاعد اعتداءات متلاحقة على التجمع؛ إذ كان هجوم سابق قبل يومين قد أدى إلى إصابة خمسة مواطنين وسرقة مواشي وأموال ومصاغ ذهبي. [تقرير وفا](#).

15. بتاريخ 13 حزيران 2026، هاجم المستعمرون قرية جيت شرق قلقيلية وأشعلوا الأراضي والمركبات وحاولوا إدخال النيران إلى المنازل بالزجاجات الحارقة. احترقت أربع مركبات جزئياً، بينها مركبتان لمواطنين كانوا يزورون القرية، وتضررت ثلاثة منازل، كما احترقت نحو خمسة دونمات تعود إلى عدة عائلات. وتكشف السجلات التفصيلية للهيئة أن ثلاثة أطفال كانوا داخل إحدى المركبات عند إشعالها، وتمكن الأهالي من إخراجهم سريعاً من دون إصابة. تعود الممتلكات المتضررة إلى عائلات السدة ويامين وأبو بكر. [توثيق الهيئة](#).

3 | من إحراق الممتلكات إلى الضغط على البقاء

البؤر الاستعمارية كمنطلق للهجوم وفرض البيئة القهرية الطاردة

لا يقتصر أثر حريق المنزل أو المركبة أو المنشأة على قيمة الشيء المتضرر. فالمنزل هو الحيز الآمن، والمركبة أداة حركة ووصول، والمحل والمعدة والغرفة الزراعية أدوات دخل واستمرار. وعندما تتكرر الحرائق في محيط واحد، يصبح الاستهداف رسالة تتجاوز الخسارة المادية: لا مكان آمناً، ولا وسيلة عيش محمية، والبقاء نفسه مكلف. هكذا يعمل الإحراق كأداة ضمن بيئة قهرية طاردة، تتراكم فيها الخسارة والخوف وتقييد الوصول حتى يصبح الرحيل خياراً مفروضاً لا قراراً حرّاً.



تؤدي البؤر الاستعمارية في هذه العملية وظيفة تتجاوز كونها تجمعات سكنية صغيرة؛ فهي نقاط ارتكاز متقدمة على التلال وبالقرب من المراعي والطرق والقرى، تتيح مراقبة المجال والانطلاق السريع نحو التجمعات ثم العودة إلى حيز محمي. وتظهر أهمية هذا الدور في تقارير «أوتشا» التي وثقت ارتفاعاً حاداً في الترهيب والاعتداءات حيث أقيمت بؤر جديدة، وربطت ذلك بتعميق البيئة القهرية وزيادة خطر النقل القسري [4]. والبؤرة المتنقلة أو الرعوية، حتى قبل الاعتراف الرسمي بها، تستطيع تغيير استعمال الأرض حولها عبر الرعي القسري، ومنع الوصول، وتخریب المياه والطاقة، والاقتحام المتكرر.

وتقدم الوقائع الموثقة مثلاً مباشراً على الصلة بين البؤرة والإحراق. ففي تقريرها الصادر في 10 تموز 2026، أشارت «أوتشا» إلى أن إقامة خمس بؤر منذ مطلع 2024 قرب بيتللو ودير عمار وجمالاً وعين أيوب ترافقت مع توثيق أكثر من 60 اعتداءً أسفر عن إصابات أو أضرار، مقابل تسعة اعتداءات فقط في السنوات الأربع السابقة. كما وثقت في 3 تموز 2026 إحراق مستعمرين، يُعتقد أنهم قدموا من بؤرة قريبة، منزل أسرة في تجمع الطيبة الشرقي برام الله، ما أدى إلى تهجير الأسرة وتدمير الأثاث والمقتنيات [5]. هنا تتصل البؤرة بالفعل والنتيجة في سلسلة مكانية واحدة: نقطة انطلاق، اعتداء على المنزل، ثم نزوح. تنسجم هذه الصورة مع الثقل الكبير لمحافظتي نابلس ورام الله والبييرة.

وتتراكم الحرائق مع أدوات أخرى: هدم المباني، إغلاق الطرق، تقييد الوصول إلى الأرض والمياه، إدخال المواشي إلى الحقول، الاعتداء الجسدي والتهديد اليومي. ووفق «أوتشا»، شهد 121 تجمعاً فلسطينياً تهجيراً كاملاً أو جزئياً بين كانون الثاني 2023 و6 تموز 2026 بسبب اعتداءات المستعمرين وقيود الوصول المرتبطة بها؛ وهُجّر أكثر من 6,200 شخص، بينهم أكثر من 3,000 طفل، وأُفرغ 46 تجمعاً بالكامل. وفي 2026 وحده تجاوز عدد المهجرين في هذا السياق 2,300 شخص، وأصبحت اعتداءات المستعمرين وقيود الوصول المرتبطة بها المحرك الرئيسي للتهجير ضمن السياقين اللذين ترصدهما المنظمة [5]. هذه الأرقام الخارجية لا تُضاف إلى رقم الحرائق، بل تشرح المآل الذي قد تصنعه سلسلة الاعتداءات على الملكية.

ومن ثم، فإن البيئة القهرية الطارئة ليست حدثاً واحداً يمكن تأريخه بلحظة مغادرة الأسرة، بل عملية ممتدة: يبدأ الضغط بإضعاف الشعور بالأمان، يليه استنزاف القدرة الاقتصادية، ثم تقليص الحركة والوصول، وأخيراً جعل السكن أو الرعي أو الزراعة غير قابل للاستمرار. ويتحول الحريق داخل هذه العملية إلى وسيلة عالية الأثر لأنه يجمع بين التدمير المادي والصدمة والتهديد بإمكانية التكرار. أما غياب المساءلة فيضمن أن الرسالة لا تتوقف عند الأسرة المستهدفة، بل تصل إلى التجمعات المحيطة أيضاً.

تفضي القراءة إلى أن حرائق الممتلكات ليست هامشاً ثانوياً في مشهد الاستعمار الاستيطاني المتصاعد بشكل غير مسبوق، بل مؤشر قابل للقياس على كيفية ترجمة التوسع والسيطرة إلى ضغط يومي على الوجود الفلسطيني. ويقتضي تطوير الرصد مستقبلاً إضافة حقول ثابتة لوجود قوة عسكرية أثناء الاعتداء، وأقرب بؤرة أو مستعمرة، ونوع الملكية المتضررة، وتكرار الاستهداف، وفتح التحقيق ونتيجته، وما إذا أعقب الواقعة نزوح مؤقت أو دائم. بذلك ينتقل التوثيق من عدّ الحرائق إلى قياس سلسلة التمكين والإفلات من العقاب والتهجير التي تنتجها.

المراجع

- [1] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، A/HRC/58/73، 6 آذار 2025
- [2] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التوسع الاستيطاني والتهجير، 17 آذار 2026
- [3] الأمين العام للأمم المتحدة، تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334، 25 حزيران 2025
- [4] أوتشا، تحديث الحالة الإنسانية رقم 295 للضفة الغربية، 5 حزيران 2025
- [5] أوتشا، تقرير الحالة الإنسانية، 10 تموز 2026